دور القراءات القرآنية في توسيع قواعد اللغة العربية
(دراسة تأصيلية)

د. محمد المبارك السماني الطيب البشير*

---

*أستاذ مساعد – بقسم اللغة العربية – كلية التربية– جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم

الملخص

النحو العربي هو أحد العلوم الإسلامية التي نشأت ابتداءً لخدمة القرآن الكريم، وحمايته من اللحن والتحريف في ألفاظه ومعانيه، وذلك من خلال وضع الأسس التي كان ينبغي أن يكون اعتمادها على كافة قراءات القرآن الكريم التي تمثل اللغة العربية في أشمل صورها وأوسع استعمالاتها، إلا أن جيلاً من النحاة، قد عمد إلى تقعيد قواعد اللغة العربية بصرفها ونحوها ولغتها بناءً على استقراء لغات قبائل محددة، اعتبروها الأفصح بين قبائل العرب، فأهملوا بذلك لغات أخرى لها وجود في لغة القرآن الكريم، ما أدخل النحو في مصادمات مع بعض قراءاته التي خطّأها النحاة، على الرغم من علو سندها الذي ينمو بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهي قراءات سبعية متواترة كان ينبغي أن تتحكم هي في قواعد اللغة العربية.

والهدف من هذه الدراسة هو إيجاد حلول تنأى بالنحو عن مصادمة هذه القراءات القرآنية، وذلك من خلال توسيع عدد من قواعد اللغة العربية بما يسمح باستيعاب كثير من الاستعمالات اللغوية المماثلة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي أن معظم قواعد اللغة العربية قد بُنيت على استقراءٍ ناقص لم يستصحب جميع وجوه الاستعمالات اللغوية بل ارتكز على ما هو شائعً وأفصح وترك ما عداه من اللغات والاستعمالات الأمر الذي أدى إلى تصادم كثير من الاستعمالات اللغوية واللهجات مع القياس النحوي علماً بأن بعض القراءات القرآنية قد وردت موافقةً لهذه اللهجات والاستعمالات التي لم يتضمنها القياس النحوي.

وقد أوصت الدراسة بقيام مجامع اللغة العربية بدورها المنوط بها في توسيع قواعد اللغة العربية حتى تتسع لبقية الاستعمالات المخالفة للقياس.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وخاتم النبيين ورحمة للعالمين سيدنا محمد بن عبد الله النبي الأمي الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحابته الغر الميامين، وعلى تابعيهم ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ..أما بعد:

فإن علم العربية قد نشأ كغيره من العلوم الإسلامية لخدمة القرآن الكريم وحماية حوزته من التحريف والتبديل، حتى لا يؤدّي ذلك إلى التأثير في تعاليم الدين وجوهر العقيدة.

وقد سار النحو إزاء هذه الغاية زماناً إلى أن اكتملت مباحثه وقوي عوده وطُرد فيه القياس وتم تقعيد القواعد، فجاء جيلٌ من النحاة نصّبوا أنفسهم حراساً للغة وحماة للقياس اللغوي، يعترضون كل من خرج عليه، فاعترضوا حتى على قرّاء الذكر الحكيم، يخطئون القراءات التي لا تتفق مع أقيستهم، الأمر الذي حاد بالنحو عن سبيله ونأى به عن قصده ، وما ذلك إلا بسبب ضيق قواعده و التعصب لقياسه.

ولهذا جاء اختياري لهذا الموضوع للمساهمة بجهد المقل في إيجاد مخرج للنحو العربي، وذلك بإعادة النظر في كثير من القواعد التي اصطدمت بالقراءات القرآنية حتى تتسع لهذه القراءات وغيرها، وقد سلكتُ في هذه الدراسة منهجاً تكاملياً، تطرقتُ من خلاله إلى تاريخ نشأة علم النحو ومراحل تطوره، ومن ثم وقفت على أسس تقعيد قواعده وصفاً وتحليلاً وما نتج عن ذلك من القضايا التي أدخلت النحو في هذه المواجهات التي ما كان ينبغي أن تكون .

هذا وقد جاء البحث في ثلاثة مباحث وعشرة مطالب تسبقها مقدمة وتعقبها خاتمة، هي عبارة عن نتائج وتوصيات ثم الهوامش وفهرس المصادر والمراجع، وذلك كما يلي :

المبحث الأول: النحو في خدمة القرآن الكريم:

المطلب الأول :أسباب نشأة علم النحو .

المطلب الثاني :كيفية وضع النحو .

المطلب الثالث :مراحل تطور النحو.

المبحث الثاني :أسس وضع قواعد النحو العربي:

المطلب الأول :السماع .

المطلب الثاني : التعليل .

المطلب الثالث:القياس .

المبحث الثالث:القراءات القرآنية والنحو:

المطلب الأول :نشأة القراءات القرآنية .

المطلب الثاني :شروط صحة القراءة.

المطلب الثالث :تخطئة القراءات المخالفة للقياس :

المطلب الرابع : توسيع قواعد اللغة العربية استناداً إلى القراءات القرآنية :

الخاتمة : نتائج وتوصيات .

والله أسأل أن يبارك هذا الجهد وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم إنه ولي ذلك والقادر، عليه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

المبحث الأول

النحو في خدمة القرآن الكريم

المطلب الأول :أسباب نشأة علم النحو :

عندما انتشر الإسلام في البلاد المتاخمة للجزيرة العربية ودخل الناس في دين الله أفواجا تغلغلت كثير من الشعوب الأعجمية بين العرب سعياً إلى تعلم قواعد الدين وحفظ القرآن الكريم والتعامل باللغة العربية، وقد كان من أثر هذا الاختلاط أن تأثر اللسان العربي بما ألقى إليه السمع من المخالفات(١) التي يمارسها الأعاجم أثناء كلامهم باللغة العربية ، الأمر الذي أدى إلى توهين عرى البيان العربي، فظهر اللحن على ألسن الناس واستشرى حتى طال الخاصة منهم، فحمل ذلك العلماء على التفكير في وضع علاج لهذا اللحن حتى لا يؤثر على ألفاظ القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ، فيؤدي إلى طمس معالم الدين وتعاليم الشريعة الإسلامية .

قال أبو الطيب اللغوي: (واعلم أن أوّل ما أختلّ من كلام العرب وأحوج إلى التعلّم الإعراب، لأن اللحن ظهر في كلام الموالي والمتعربين من عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فقد روينا أن رجلاً لحن بحضرته فقال:(أرشدوا أخاكم فقد ضل)(٢)، وقال ابن قتيبة: (سمع أعرابي مؤذناً يقول: أشهد أن محمداً رسول الله بنصب (رسول) فقال: ويحك يفعل ماذا؟)(٣)، فالمؤذن لم يكن يدرك ما فعله هذا النصب بالجملة والمعنى، والأعرابي بسليقته ينتظر استكمالاً لهذا الإسناد. وقد دعا الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز على الوليد بن عبد الملك – وكان أميراً للمؤمنين – عندما لحن في آية من كتاب الله تعالى وهو يخطب يوم العيد حيث قَالَ ﴿ يَٰلَيۡتَهَا كَانَتِ ٱلۡقَاضِيَةَ ﴿٢٧﴾ ﴾ الحاقة: بضم التاء في[ليتها] فقال عمر: عليك وأراحنا منك)(٤).

ولعل أبرز ما رُوي من ذلك قصة الأعرابي الذي قدِم المدينة المنورة على عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) وطلب مَن يعلّمه القرآن فأقرأه رجل من

سورة التوبة قوله تعالى: ﴿ وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ ﴾ التوبة﴿٣﴾: بالجر في (رسول) بدلاً عن الرفع فقال الأعرابي: أوقد برئ الله من رسوله فبلغ ذلك عمر رضي الله عنه فدعاه وكلمه في ذلك وقال له: ليس هكذا يا أعرابي، فقال: كيف هي يا أمير المؤمنين؟ فقال: (أن الله برئ مـــن المشركين ورسولُه) بالرفع فقال الأعرابي: وأنا والله أبرأ ممن برئ الله ورسولُه منه، فأمر عمر رضي الله عنه ألاّ يُقرئ القرآن إلا عالمٌ باللغة)(٥)

هذه الحوادث التي بدأت يسيرة ثم تكاثرت منبئة عن انتشار اللحن، كانت سبباً فـــي تنبيه أهل العلم آنئذٍ إلى خطورة هذا اللحن على اللسان العربي، وما يمكن أن يحدث إذا لم يوجد له العلاج قبل أن يستفحل أمره .

المطلب الثاني: كيفية وضع النحو:

اختلفت الروايات حول نسبة وضع علم النحو، فذهب كثير من المؤرخين إلى أن الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه هو أول من وضع علم النحو، وزعم بعضهم أن أبا الأسود ظالم بن عمرو بن الدئل هو واضع علم النحو، وذهب آخرون إلى أن واضعه هو نصر بن عاصم ، وقد أنكر كثير من أهل العلم هذا الزعم وتراوحت أقوالهـــم بـــين نسبة وضعه إلى الإمام علي بن أبي طالب كما رجحه أبو البركـــات بن الأنـــباري(٦) والوزير جمال الدين علي بن يوسف القفطي(٧)، وبين نسبته إلى أبي الأسود الدؤلـــي كما ذهب إلى ذلك ابن النديم وابن سلّام والزّجاجي(٨).

وبإمعان النظر في هذه الروايات يترجح لدى الباحث أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه، هو أول من وضع أساس علم النحو ذلك أن أبا الأسود الدؤلي نفسه يسند ذلك إلى الإمام علي بـــن أبي طالب وقد روي عن أبي الأسود الدؤلي أنه سئل فقيل له : من أيـــن لـــك هـــذا النحو؟ فقال :(لقنت حدوده من علي بن أبي طالب)(٩).

قال أبو البركات بن الأنباري: (...وسبب وضع علي عليه السلام لهذا العلم ما روى أبو الأسود ،قال: دخلت علـــى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام فوجدت في يده رقعة ،فقلت: ما هذه يا أمير المؤمنين؟ فقال: إني تأملت كلام العرب فوجدته قد فسد بمخالطة

هذه الحمراء، يعني الأعاجم فأردت أن أضع شيئاً يرجعون ويعتمدون عليه ،ثم ألقى إليّ الرقعة وفيها مكتوب: الكلام اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى،والفعل ما أنبئ به، والحرف ما أفاد معنى، وقال لي: أنحُ هذا النحو أضف إليه ما وقع إليك، اعلم يا أبا الأسود أن الأسماء ثلاثة :ظاهر، ومضمر، واسم لا ظاهر ولا مضمر وإنما يتفاضل الناس يا أبا الأسود فيما ليس بظاهر ولا مضمر وأراد بذلك الاسم المبهم .

قال: ثم وضعت بابي العطف والنعت، ثم باب التعجب والاستفهام إلى أن وصلت إلى باب إن وأخواتها ما خلا (لكنّ) فلما عرضتها على عليّ عليه السلام أمرني بضم (لكنّ) إليها ، وكنت كلما وضعت باباً من أبواب النحو عرضته عليه إلى أن حصلت ما فيه الكفاية قال : ما أحسن هذا النحو الذي قد نحوت ! فلذلك سمي النحو ...)(١٠)ولعل هذه الرواية أثارت شكوكاً كثيرة لدى بعض المتأخرين لأنها تضمنت إشارات إلى مصطلحات نحوية لم تكن معروفة للعلماء في طور الوضع الأول ، لكن الذي يهمنا من كل ذلك أن أبا الأسود نفسه قد أسند أولية وضع هذا العلم إلى الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، ثم قام هو فيما بعد باستنباط بعض القواعد التي تتناسب مع البدايات الأولى لهذا العلم وهو ما يرتضيه النظر ويؤيده المنطق السليم ، وذلك بالنظر إلى الوضع المضطرب الذي كان يعيشه كل من الإمام علي بن أبي طالب وتلميذه أبي الأسود الدؤلي، و الذي لا يسعفهما بأكثر من وضع اللبنات الأولى لهذا العلم .

المطلب الثالث: مراحل تطور النحو:

وهكذا فقد نشأ النحو في العراق الذي استوطنه كثير من العرب والعجم وقد شهد العراق إبّان تلك الفترة حركة سياسية وثقافية كبيرة، وقد أمَّه كثير من العلماء وأهل الفصاحة من شتى البقاع ما ساعد على تنشيط الحركة الفكرية، التي أوجدت بيئة مناسبة لنشأة كثير من العلوم الإسلامية التي وُجدت لخدمة القرآن الكريم وتعاليم الدين الإسلامي، ومن بين تلك العلوم علم النحو الذي تطور في مراحل ثلاث هي :

المرحلة الأولى:

بدأت هذه المرحلة بجهود أبي الأسود الدؤلي، الذي بدأ أول خطوة عملية تمثلت في إعراب القرآن الكريم، حيث أتى برجلٍ كاتبٍ من عبد القيس وأعطاه مصحفاً وصبغاً

مخالفاً للون المداد وقرر أن يقرأ عليه القرآن الكريم حرفاً حرفاً وقال له: (إذا رأيتني فتحت شفتيّ بالحرف فانقط واحدة فوق الحرف وإذا ضممتهما فاجعل النقطة إلى جانب الحرف وإذا كسرتهما فاجعل النقطة في أسفله، فإذا أتبعت شيئاً من الحركات غُنّةً فانقط نقطتين، فابتدأ المصحف حتى أتى على آخره)(١١).

لقد كان هذا العمل الجليل فاتحة لهذا الفن، وهو أول عمل مؤسس يقدم خدمة جليلة لكتاب الله في سياق الوظيفة التي عرفت فيما بعد بأنها(نحوية) وكانت تلك أولى الخطوات نحو معالجة النحو في القرآن الكريم وإرساء دعائم علم النحو بعد ذلك.

وبعد أن قام أبو الأسود الدؤلي بهذا العمل أخذه عنه تلاميذه من رجال الطبقة البصرية الأولى وأبرزهم عنبسة بن معدان، ونصر بن عاصم الليثي، وعبد الرحمن بن هرمز، و يحيى بن يعمر العدواني، وإلى هؤلاء يرجع الفضل في إشاعة هذا النقط الذي سموه نقط الإعراب بين الناس، وقد تمثلت جهود هذه الطبقة في رواية المسموع ولم تتشأ بينهم فكرة القياس ولم تؤثر عنهم غير رسائل لم تبلغ حد الكتب إذ كان اعتمادهم على الحفظ أكثر من نزوعهم إلى الكتابة.(١٢).

ولقد أسهمت هذه الطبقة من تلاميذ أبي الأسود الدؤلي بعمل جليل آخر، لا يقل قيمة عن عمل شيخهم أبي الأسود، حيث قام نصر بن عاصم الليثي ويحيى بن يعمر العدواني، بنقط المصحف نقطاً آخر سموه نقط الإعجام، للتفريق بين الحروف المعجمة وتلك المهملة، وقد كان ذلك بتوجيه الحجاج ابن يوسف الثقفي نزولاً على أمر عبد الملك بن مروان (١٣)، ثم جاءت طبقة بصرية ثانية، كانت أكثر عدداً وأوفر حظاً في هذا العلم فقد ازدادت لديها المباحث ونشأت بينها حركة النقاش، وأضافت الكثير من القواعد وكان على رأس هذه الطبقة عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، الذي يُعد أول نحوي بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، فهو أول من تناول التعليل والقياس في النحو وقد كان شديد التجريد للقياس(١٤). وقد وصفه محمد بن سلام الجُمحي بقوله: (كان أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل)(١٥).

وقد أداه ذلك إلى تخطئة كل من يخالف هذا القياس من طبقات المجتمع كالقرّاء والشعراء وغيرهم، وقد كان كثير التعرض للفرزدق والاعتراض على استخداماته

اللغوية، علماً بأن الفرزدق ممن يحتج بقوله باعتباره من فحول شعراء العربية وفي عصر من عصور الاحتجاج اللغوي وقد أكثر عليه حتى هجاه بقوله :

ولو كان عبد الله مولىً هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا

ومن أعلام هذه الطبقة البصرية الثانية أبو عمرو بن العلاء إمام البصرة في اللغة والنحو، والقراءات القرآنية وكذلك عيسى بن عمر الثقفي ويونس بن حبيب وقد كان أبو عمرو أشد الناس تسليماً للعرب فيما تقول(١٦)، على خلاف عبد الله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر اللذين كانا يكثران الطعن على العرب إذا خالفوا القياس حتى خالفوا جمهور القراء في قراءات متواترة صحّ بها السند عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

المرحلة الثانية :

وقد بدأت هذه المرحلة بعهد الخليل بن أحمد الفراهيدي بالبصرة ، وأبي جعفر محمد بن الحسن الرؤاسي بالكوفة وتلاميذهما. واستمر عطاء هذه المرحلة إلى أول عهد أبي عثمان المازني البصري وأبي يعقوب يوسف بن السّكّيت الكوفي.(١٧)

هذا وقد نما النحو نمواً سريعاً في هذه المرحلة التي تلاقت فيها جهود الطبقة البصرية الثالثة بزعامة الخليل بن أحمد الفراهيدي والطبقة الكوفية الأولى برئاسة أبي جعفر محمد بن الحسن الرؤاسي، وإذا كان رجال المرحلة الأولى قد حفِلوا بالأثر النحوي في أواخر الكلمات حيث كانت الضرورة لا تعدو ذلك، فإن علماء هذه المرحلة قد اتجهت أنظارهم إلى أحوال الأبنية أيضاً حيث ظهر بينهم الاهتمام بمباحث علم التصريف على نحو ما سيتضح من جهود الخليل بن أحمد الفراهيدي ودراساته حول الكلمة .

والذي يترجح لدى الباحث أن جهود الخليل بن أحمد هي التي كانت العمود الذي قام عليه النحو في هذه المرحلة، فقد كان الرجل عبقرية فذة حباه الله عقلاً جباراً وحافظة قوية، سخرهما لخدمة الدراسات اللغوية واستنباط أسرارها، وقد كان مهتماً بهذه الدراسة منذ نعومة أظفاره، فقد تلقى العلم عن علماء اللغة والمحدّثين بعد أن حفظ القرآن الكريم ، ثم ارتبط بحلقة شيخه عيسى بن عمر الثقفي، ثم تلقى عن أبي عمرو بن العلاء إمام القراءة والعربية بالبصرة، ثم رحل إلى بوادي الحجاز ونجد وتهامة يسمع من أفواه العرب الخلّص ويشافههم ويأخذ عنهم اللغة والشعر، ومن ثَمّ عاد ولزم داره بالبصرة ليشتغل

باستنباط القواعد على أساس السماع والتعليل والقياس(١٨)، وسماعه الذي عوّل عليه كان من مصدرين اثنين لا يعدوهما هما: قراءات القــرآن الكريم والأخذ من أفواه العرب الخلّص .

هذا وقد أرسى الخليل بن أحمد نظرية العوامل وفرعّ فروعــها، فقد لاحظ أن كــل حركة تلحق آخر الكلمة لا تكون إلا بأثر عامل يكون سبباً في هذه الحركة، وأن هذا العامل يعمل عادة في الأسماء المعربة والأفعال المعربة، وكذلك الأسماء المبنــية، والعامل قد يكون لفظياً كالفعل يعمل في الفاعل الرفــع وفي المفعــولات النصــب، وكالمبتدأ يعمل في الخبر الرفع. وقد يكون معنوياً كالابــتداء الذي يعــمل في المبتدأ الرفع كما ذهب إلى ذلك سيبويه وجمهور البصريين(١٩) خلافاً لما ذهب إليه الكوفيون، ومن العوامل أدوات وحروف، وهي تعمل عنده _أي الخليل _ ظــاهرة كانــت أو محذوفة ، وقد استدل على ذلك بقول عمرو بن قعناس المرادي المذحجي (٢٠):

ألا رجلاً جزاه الله خيراً يدلّ على محصلة تبيت

إذ التقدير: ألا ترونني رجلاً(٢١)، فحذف الفعل الذي دلّ عليه المعنى وأبــقى عــمله، وقد يحذف العامل وجوباً كما هو الحال في التحذير والاختصاص والمدح، كــما جاء في قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ النساء: ١٦٢، فقد ذهب الخليل إلى أن (المقيمين الصلاة) قد نصبت بفعل محذوف قصداً للثناء والتعــظيم ، إذ لو كانــت معطوفة على ما قبلها لكان حقها الرفع .

وكما تحذف العوامل ويبقى أثرها لوجود قرينة تحذف المعمولات إذا دلّ عليها دليل، فالخبر يحذف إذا كان لمبتدأ بعد لولا مثل: لولا زيد لأتيتك أو كان المبتدأ نصاً فــي اليمين مثل لعمرك لأفعلنّ، أو أن يقع المبتدأ بعد واو هي نص في المعيــة مثل، كــل طالب وكتابه، أو أن يكون المبتدأ مصدراً وبعده حال سدت مسد الخبر وهي لا تصلح أن تكون خبراً مثل : ضربي العبد مسيئاً .(٢٢)

ولقد تمكن الخليل من تخريج كل ما يصطدم مع قواعده باستخدامه البــارع لنظرية العوامل في تحليله للعبارات بما يتيح عدداً من وجوه الإعراب في اللفظة الواحــدة، ولقد ساعده على ذلك معرفته الواسعة بأسرار اللغة العربية وأساليب الــعرب فــي استخدامها،

فمن ذلك تخريجه لما جاء عن العرب مخالفاً في الظاهر للقاعدة المعروفة في النعت من أنه يتبع المنعوت في التعريف والتنكير فقد جاء عن العرب قولهم : ما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل ذلك، فخّرج ذلك على أن كلمة (الرجل) وإن كانت معرفة في الظاهر فإنها نكرة في الحقيقة لأنه أريد بها الجنس ولم يقصد بها إلى رجل بعينه (٢٣) .

لقد توفر الخليل على الإحاطة بقدر كبير جداً من الشواهد شعراً ونثراً بصورة أورثته بصراً نافذاً بسليقة العرب ما أعانه على ملاحظة أسرار اللغة ودقائقها، فقد استقرأ هذه الشواهد وسبر أغوارها حتى وقف من ذلك على لطائف الإشارات، التي اقتبس منها ملاحظاته التي بنى عليها قواعده حتى يتمكن من بناء صرح النحو، وقدّم له ما لم يقدمه كل من كان قبله من العلماء، بل أعجز جميع من جاءوا بعده من إضافة شيء ذي بال إلى هذه الدراسة .

وعلى الرغم من هذه الجهود الجبارة والخطوات الواسعة التي خطاها الخليل بالنحو والتصريف والعروض وعلوم العربية ، فإنه لم يصنِّف في النحو كتاباً بل اكتفى بما أملاه على تلاميذه، ولا سيما سيبويه صاحب الكتاب الذي شغل أهل العلم قروناً عديدة شرحاً ودراسة وتعلُماً وتعليماً .

هذا وقد ساهمت المدرسة الكوفية في دفع الدراسة النحوية إبّان هذه المرحلة وذلك من خلال جهود علي بن حمزة الكسائي، الذي يعد المؤسس الحقيقي لهذه المدرسة بملامحها وآرائها التي ميزتها وعرفت بها .

نشأ الكسائي في الكوفة وتردد على حلقة حمزة بن حبيب الزيات، حتى حذق قراءته ثم تمكن من اختيار قراءة حملت عنه ضمن القراءات السبع المتواترة، وقد تميز بحرصه الشديد على تجويد القرآن الكريم ومعرفة قراءاته، الأمر الذي حمله على تعلُّم النحو فاختلف إلى حلقات أبي جعفر الرؤاسي ومعاذ بن مسلم الهرّاء بالكوفة ثم توجه إلى البصرة فتلقى عن عيسى بن عمر الثقفي والخليل بن أحمد الفراهيدي فبهره علم الخليل حتى سأله من أين اكتسب هذا العلم فقال له الخليل: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة ، فمضى إلى تلك البوادي يشافه العرب ويستمع إليهم حتى حصّل علماً غزيراً، ثم عاد بعد ذلك إلى الكوفة وجلس

للإقراء فالتفّ حوله الناس إلى أن ذاعت شهرته فاستدعاه المهدي إلى بغداد واتخذه مؤدباً لولده هارون الرشيد ثم اتخذه الرشيد فيما بعد مؤدباً لولديه الأمين والمأمون . (٢٤)

وكان الكسائي منذ عودته إلى الكوفة قد عمل على انتهاج مذهب يميز الكوفة عن البصرة وقد تمّ له ذلك بمعاونة تلاميذه من أمثال يحيى بن زياد الفراء وهشام بن معاوية الضرير، وقد أفاد الكسائي، كثيراً في هذا الاتجاه من اتصاله بالأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة الذي قدم بغداد ليثأر لشيخه سيبويه من الكسائي بعد المناظرة التي جرت بينهما والتي عرفت لدى النحاة بالمسألة الزنبورية (٢٥)، فكان أن استمالة الكسائي وأحسن إليه واتخذه مؤدباً لأولاده ، وقرأ عليه كتاب سيبويه واطّلع على كثرة مخالفاته للخليل وسيبويه في كثير من الآراء النحوية فوجد فيه الكسائي ضالته المنشودة ، إذ هيّأ له السبيل إلى تأسيس المذهب الكوفي الذي تميز عن المذهب البصري بالتساهل في السماع حيث استمعوا إلى الفصحاء والأدنى فصاحة، كما أنهم تبسطوا في مسألة القياس حتى قاسوا على الشاهد الواحد أحيانا .

هذا وقد وضعت أسس جديدة للمذهب الكوفي مخالفة لمدرسة البصرة منها:

١. عدم التفريق بين ألقاب الإعراب و ألقاب البناء كما فرقت بينهما مدرسة البصرة .
٢. أن المصدر مشتق من الفعل ، خلافاً لما ذهب إليه البصريون من أن المصدر أصل المشتقات جميعاً .
٣. أن الإعراب أصل في الأفعال وليس فرعاً فيها كما يرى البصريون .
٤. أن الأفعال تنقسم إلى ماضٍ ومضارع ودائم (٢٥) والدائم هو اسم الفاعل وأما فعل الأمر فمقتطع من المضارع المجزوم بلام الأمر مثل لتضرب ولتفرح ، (٢٦) ذلك إلى جانب تغيير كثير من المصطلحات النحوية التي وضعها الخليل وسيبويه .

المرحلة الثالثة :

وبعد أن تميزت كل مدرسة بمذهب في الدرس النحوي، نشأ تنافس بين علماء المدرستين كان من ثماره أن اجتهد علماء كل مدرسة في التّقصّي والبحث، فأكملوا ما فات أسلافهم وشرحوا مجمل كلامهم وأفردوا للصرف مؤلفات خاصة به بعد أن كان مندمجاً مع النحو، وكان أول من ألف في الصرف أبو عثمان بكر بن محمد المازني زعيم الطبقة

البصرية السادسة ، الذي خلّصه من كتاب سيبويه في كتابه (التصريف) الذي شرحه أبو الفتح عثمان بن جنى في كتابه(المنصف).

وقد انتهت رئاسة النحو في البصرة قبيل منتصف القرن الثالث الهجري إلى أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، زعيم الطبقة البصرية السابعة وهو آخر أئمة هذه المدرسة وقد قال عنه أبو الفتح بن جنى: (يعد جِبلاً في العلم وإليه أفضت مقالات أصحابنا وهو الذي نقلها وقررها، وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها)(٢٧) وقد انتقل المبرد إلى سُرَّمن رأى لخدمة المتوكل، ثم انتقل إلى بغداد بعد مقتل المتوكل فاجتمع حوله الطلاب في بغداد ينـــهلون من علمه واستمر على ذلك إلى أن توفى في سنة ست وثمانين ومائـــتين، وقـــد ترك الكثير من المصنفات من أهمها كـــتاب الكامل، وكـــتاب الـــروضة، والمقتـــضب، والاشتقاق، ومعاني القرآن، والمذكر والمؤنث، والمقصور والمـــمدود، وكـــتاب القوافـــي، وقواعد الشعر(٢٨).

هذا وقد انتهت رئاسة النحو في مدرسة الكوفة إلى أبي العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب، الذي تلقى النحو عن ابن الأعرابي ، وابن قادم وغيرهما ثم لزم حلقة سلمة بن عاصم فحفظ كتب الكسائي والفراء ، وقرأ كتاب سيبويـــه ثم تزعّـــم المذهب الكوفي وتصدّر للدرس والإملاء. (٢٩)

وقد مضى ثعلب في أثر أمامية الكسائي والفراء يرسّخ دعائم المذهب الكوفي معولاً على السماع باعتباره الحجة القاطعة على القاعدة النحوية غير مستنكف أن يستشهد بأشعار فصحاء الحـــضر ومنثـــورهم، إلـــى جانب الثروة العلمية الزاخرة من الشواهد التي يرويها عن الكسائي والفراء ، كما يحمد له قوة ثقته في الاستشهاد بالقراءات القرآنية حتى قال : (إذا اختلف الإعرابان فـــي القراءات لم أفضل إعراباً على إعراب فإذا خرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى)(٣٠) وفي ذلك تأكيد لإخلاصه لمذهبه فيما يتعلق بالرواية والسماع.

وهكذا فقد التقى زعماء المدرستين في بغداد وقد جرت بينهما مناظرات ومنازعـــات كثيرة تفوّق المبرد في أكثرها وكان من أثر هذه المناظرات أن كثر طلاب النحو وزاد الاهتمام به ومُحِّصت مسائله وتوافد على بغداد معظم العلماء من الفريقين، ففـــتر الصراع القائم على العصبية للمذهب واتجه الناس إلى مناقشة آراء المذهبين في كثير من الموضوعية

وتوخي الرأي الصائب، الأمر الذي مهّد لظهور جيل من النحاة بنوا مواقفهم على الترجيح بين آراء المذهبين، واختيار أفضل الآراء، فظهر المذهب البغدادي في النحو، الذي تأثر الجيل الأول منه بالمذهب الكوفي بسبب سبق الكوفيين إلى بغداد، ومن أهم أعلام هذا الجيل ابن كيسان وابن شقير وابن الخياط(٣١).

أما الجيل الثاني من البغداديين فقد تأثر بالمذهب البصري حتى غلبت عليهم النزعة البصرية كما هو الحال عند أبي القاسم الزجاجي، وأبي علي الفارسي، وأبي الفتح عثمان بن جني، فقد عولوا كثيراً على آراء المذهب البصري لتنفذ من بعدهم إلى كافة المدارس التي عنيت بدراسة النحو في كل من مصر والشام والمغرب العربي والأندلس.

المبحث الثاني

أسس وضع قواعد النحو العربي

لقد اعتمد واضعو قواعد علم النحو على أصول ثلاثة هي: السماع والتعليل والقياس .

المطلب الأول: السماع :

وهو يعني مصدرين هما :

١. النقل عن القرآن الكريم ، وقد كان الكثير من أولئك العلماء من القرّاء فعبد الله بن أبي إسحاق كان أحد الأئمة في القراءات وكذلك أبو عمرو بن العلاء أحد القراء السبعة، الذين أجمعت الأمة على قبول قراءاتهم وكذلك أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي كان أحد القراء السبعة .

٢. الأخذ من أفواه العرب الخلّص الذين يوثق بفاصحتهم ، وقد رحل إليهم النحاة الأوائل في بواديهم بالحجاز ونجد وتهامة ، لمشافهتهم وجمع اللغة من أفواههم شعراً ونثراً ثم تقعيد القواعد على ما يوافق ذلك، وأهم القبائل التي أخذوا عنها هي :

قيس وتميم وأسد ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين(٣٢).

ولقد امتنع نحاة البصرة المؤسسون من الأخذ عن أهل الحواضر بسبب ما طرأ على لغاتهم من الفساد، كما امتنعوا عن الأخذ من سكان أطراف الجزيرة لتأثرهم بمخالطة الشعوب المجاورة لهم، قال أبو الفتح عثمان بن جني:(علة امتناع ذلك ما عرض للغات

الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل، ولو عُلم أن أهل المدينة باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم... وكذلك أيضاً لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها... لوجب رفض لغتها)(٣٣).

واستناداً إلى ذات الرؤية امتنع أغلب النحاة الأوائل عن الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف لسببين هما :

١. أن أكثر حملته كانوا من الأعاجم الذين لا يوثق بفصاحتهم، وإليهم يرجع السبب في انتشار اللحن .
٢. أن أهل الحديث أجازوا فيه الرواية بالمعنى، ولم يشترطوا اللفظ الشريف، إذ لو تحقق العلماء من ذلك لجعلوه في الدرجة الثانية بعد القرآن الكريم. (٣٤)

المطلب الثاني التعليل:

التعليل مسعى إلى اكتناه وجه الحكمة من الاستعمال اللغوي، ومحاولة إلى فهم النسق الذي تسير عليه اللغة في أدائها لمختلف وظائفها، وقد جعل النحاة علل النحو ثلاثة أقسام: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية (٣٥)

١. فأما العلل التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلُّم كلام العرب الذي لم نسمعه، فإذا سمعناهم قالوا قام زيد، فهو قائم وركب، فهو راكب عرفنا كيفية صياغة اسم الفاعل، فنقول ذهب فهو ذاهب. وإذا سمعناهم قالوا: إن زيداً قائمٌ و إن محمداً قادمٌ عرفنا أن زيداً ومحمداً منصوبان بسبب دخول (إنّ) عليهما، وكذلك إذا سمعنا: قام زيدٌ عرفنا أن زيداً قد ارتفع لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه .
٢. وأما العلل القياسية فهي لإجابة من يسأل: لم تنصب (إن) الاسم؟ فيقال له: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه وعملت مثله، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً وذلك مثل: ضرب أخاك محمدٌ .
٣. وأما العلل الجدلية النظرية فهي كل ما يؤتى به للإجابة عن التساؤلات التي تنشأ حول هذه الأدوات بعد ذلك، كأن يقول قائل: فمن أي جهةٍ شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهت؟ أبالماضية أم المستقبلية؟ وما إلى ذلك من أمور الجدل العقلي

الذي لا يخدم الاستعمال اللغوي في شئ، فكل ما يتخذه المسؤول جواباً عن هذه المسائل فهو داخل فيها(٣٦) .

هذا وقد اكتفى النحاة المتقدمون بالعلل الأوائل وهي العلل التعليمية التي تساعد في تحصيل المعرفة بانتحاء كلام العرب، أما المتأخرون فقد لجّوا في خضم العلل الثواني والثوالث، أي علة العلة التي تدور حول الجدل والنظر ولا تفسر ظاهرة لغوية ولا تساعد على فهم الأسباب التي اتبعها العرب في نظم كلامهم(٣٧) .

ولهذا فقد وجدت هذه العلل معارضة شديدة من دعاة الإصلاح لمنهج النحو والمنادين بتخليص الدرس النحوي منها، يقول ابن مضاء القرطبي: (ومما يجب أن يسقط من النحو: العلل الثواني والثوالث وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا: (قام زيدٌ): لمَ رُفع فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع . فيقول: لمَ رُفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب ... ولو أجبنا السائل عن سؤاله بأن نقول له: للفرق بين الفاعل و المفعول، فلم يقنعه، فقال فلِمَ لم تُعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول ؟ قلنا له: لأن الفاعل قليلٌ لأنه لا يكون للفعل إلا فاعلٌ واحد و المفعولات كثيرةٌ فأعطى الأثقل _الذي هو الرفع_ للفاعل، وأعطى الأخف _الذي هو النصب_ للمفعول لأن الفاعل واحد و المفعولات كثيرة ليقل في كلامهم مايستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخِفّون، فلا يزيدنا ذلك علماً بأن الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله، إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم)(٣٨) .

المطلب الثالث: القياس :

يعتبر القياس أهم عنصر شيد به بناء النحو العربي وقد بدأ بسيطاً عند النحاة الأوائل لا يعدو في مفهومه العام حمل كلمة على نظيرتها في حكم، وعلى هذا فهم النحاة الأوائل القياس و عملوا به، قال ابن سلاّم: (قلت ليونس: هل سمعت من ابن أبي إسحاق شيئاً ؟ فقال: قلت له: هل يقول أحد الصَّويق – يعني السَّويق – ؟ فقال : نعم، عمرو بن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا ؟ عليك بابٍ من النحو يطّرد و ينقاس)(٣٩) .

وقد كان الكسائي يذهب إلى أن النحو إنما هو ضرب من القياس، و لعل في ذلك مـــا يفسر توسع المذهب الكوفي في القياس، حتى قاسوا على الشاهد الواحد وقد اشتهر عن الكسائي قوله:

إنما النحو قياس يُتَّبع وبه في كل أمرٍ يُنتفع

ولكن القياس الذي بدأ بسيطاً ما لبث أن تطور واتسع مواكباً لمسيرة النحو ليدخل في كثير من التفاصيل والتفريع على غرار القياس المتبع في أصول الفـــقه ومصـــادر التشريع(٤٠)، وقد توسع القياس بالنظر إلى اعتبارات تتعلق بالمادة اللـــغوية التـــي تـــم جمعها وتدوينها، ومن ثم تصنيفها باعتبار الكثرة والقلة والاطّراد وعدمه إلى قياسي وسماعي، وقد اختلف العلماء إزاء هذا الأمر، فبنى البصريون قواعـــدهم على الكـــثرة المطّردة من كلام العرب وحاولوا في معظم الأحيان أن يجدوا تأويلاً للقليل(٤١) وأطلقوا عليه عدداً من الأسماء مثل: القليل، و النادر، والشاذّ .

وأما الكوفيون فقد خالفوا البصريين في نظرتهم تلك، فأجازوا القـــياس على القلـــيل والنادر بل حتى على المثال الواحد المسموع(٤٢) على أن معيار الكثرة الذي تمسك به البصريون لم يكن دقيقاً رغم سلامته من الوجهة العلمية، ذلك أن القوانين الكلية إنما يتوصل إليها باستقـــراء الجزئيات الكثـــيرة، ثـــم تحليلها لاستنباط تلك القوانين التي ينبغي أن تكون سليمة حـــتى ينبسط سلطانها على الجزئيات المندرجة تحتها، ولكن ما حدّ الكثرة التي بنوا عليها القياس؟ وما مـــقدار القلة التي تحفظ ولا يقاس عليها؟ هل هي قلة ذاتية،أي أمثلة قليلة في حد ذاتها؟ أم أنها قلة نسبية ؟ بمعنى أنـــها أمثلـــة كثيرة ولكنها قليلة بالنسبة لما ورد مخالفاً لها؟.

هذه الأسئلة لم تجد إجابة شافية منذ أن دونت اللغة إلى يوم الناس هذا سوى محاولات يسيرة لإزالة إبهامها وغموضها، كتلك المحاولة التي جاء بها ابن هشام بقوله: (إنهم يستعملون غالباً وكثيراً ونادراً وقليلاً ومطّرداً فالمطّرد لا يتخلف، والـــغالب أكـــثر الأشياء، ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير والنادر أقل من القليل... فعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك(٤٣) ولقد تســـبب عدم تحـــديد الكـــثرة في اضـــطراب كثير من القواعد عند البصريين، ومن ذلك أنهم قصروا كثيراً من الظواهر اللـــغوية على السماع ولم يقعِّدوا لها رغم ورود الكثير من الشواهد عليها وذلك مثل:

١. **وقوع المصدر المنكّر حالاً مثل: جاء زيد ركضاً وقتلته صبراً.**

فمثل هذا ورد بكثرة في كلام العرب ورغم ذلك لم يقيسوا عليه بل قصروه على المسموع فقط يقول ابن مالك :

ومصدر منكّر حالاً يقع بكثرة كبغتةً زيدٌ طلع

ويقول الأشموني: (مع كون المصدر المنكر يقع حالاً بكثرة هو عندهم مقصور على السماع . وقاسه المبرد فقيل مطلقاً ، وقيل فيما هو نوع من عامله نحو جاء زيدٌ سرعة وهو المشهور عنه)(٤٤) .

٢. **عودة الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر قال ابن مالك:**

وشاع نحو خاف ربه عمر وشذ نحو زان نوره الشجر

قال ابن عقيل: (وإنما شذ ذلك لأن فيه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تأولوه وأجازها أبوعبد الله الطوال من الكوفيين وأبو الفتح بن جني وتابعها المصنف)(٤٥) يعني ابن مالك _ ويقول الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد تعليقاً على هذا (ذهب إلى هذا الأخفش أيضاً، وابن جني تابع فيه له وقد أيدهما في ذلك المحقق الرضي قال : (والأولى تجويز ما ذهبا إليه ولكن على قلة وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا وهو يشير إلى رأي البصريين في التنازع من تجويزهم إعمال العامل الثاني المتأخر، في لفظ المعمول، وإعمال المتقدم من العاملين في ضميره، إذ فيه عود الضمير على المتأخر)(٤٦) وفي موقف البصريين هذا اضطراب وتناقض، فأما الاضطراب فهو عدم اعتبارهم للأمثلة الكثيرة الواردة في هذا الباب والتي أورد ابن عقيل عدداً منها مثل قول أحد أصحاب مصعب بن الزبير يرثيه:

لما رأى طالبوه مصعباً ذُعروا وكاد لو ساعد المقدور ينتصر

وقول الأخر :

كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد ورقّى نداه ذا الندى في ذُرى المجد

ومنه قوله حسان بن ثابت رضي الله عنه :

ولو أن مجداً أخلد الدهر واحداً من الناس أبقى مجده الدهر مُطعِما

وقول أبي الأسود يهجو عدي بن حاتم الطائي :

جزى ربُّه عني عديَّ بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

ومنه قول سليط بن سعد :

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبرٍ وعن حسن فعل كما يُجزى سنمَّارُ

وإيثاراً للاختصار نكتفي بهذا القدر من الشواهد، وهنالك أخرى كثيرة لم يكتف بها البصريون للحكم بقياسية هذه الظاهرة وفي ذلك اضطراب وتعارض مع مبدئهم في هذا الشأن، وفي ذلك تناقض مع ما ذهبوا إليه في باب التنازع كما أشرنا إليه سابقاً. على أن عدداً من العلماء اعتبروا هذا العدد من الشواهد وغيرها كافياً لاطّراد هذه القاعدة ومن هؤلاء الأخفش وأبو الفتح بن جنى والإمام عبد القاهر الجرجاني، وأبو عبد الله الطوال من الكوفيين وابن مالك والرضي الاستراباذي(٤٧)

٣. النقل بالهمز والتضعيف:

إذا زيدت الهمزة على الفعل اللازم فإنه يصبح متعدياً بها إلى مفعول واحد مثل قوله تعالى: ﴿ وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ ۗ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿١٠٥﴾ ﴾ الإسراء: وإذا كان الفعل متعدياً إلى مفعول واحد فإنه يتعدى بها إلى مفعولين مثل قوله تَعَالَىٰ:﴿ وَيُدْخِلَكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ التحريم:﴿٨﴾ والمتعدي إلى اثنين يتعدى بها إلى ثلاثة مثل قوله تعالى: ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ ﴾ الأنفال: ﴿٤٣﴾ ورغم ورود أمثلة كثيرة على ذلك فقد ذهبت طائفة من البصريين على أن النقل بالهمز سماعي في جميع أنواع الفعل.

وذهبت طائفة أخرى إلى أنه قياسي في اللازم والمتعدي إلى فعل واحد، لكثرة ما ورد من أمثلة في هذين النوعين وقصروا المتعدي لأثنين على السماع. وذهب سيبويه إلى أن ذلك قياسي في اللازم وحده، سماعي في المتعدي لواحد والمتعدي لاثنين، وخالفه الأخفش الذي يرى أن النقل بالهمز قياسي في أنواع الفعل الثلاثة (٤٨) وكذلك اختلفوا في النقل بالتضعيف، فذهب بعضهم إلى أنه سماعي في اللازم والمتعدي لواحد فقط، ولم يسمع في المتعدي لاثنين، وذهب بعضهم إلى أنه قياسي في الفعل اللازم والمتعدي(٤٩)، والسبب في كل هذا الاختلاف هو تعدد مواقفهم بشأن الكثرة المعتبرة لاطّراد القاعدة .

تلك هي الأسس التي أقام عليها النحاة قواعدهم، وهي وإن كانت قويمة من الناحية المنهجية النظرية، إلا أن اضطراب معاييرها قد جرّ اضطراباً وتناقضاً فيما تأسس عليها من قواعد، لاسيما قواعد المدرسة البصرية التي سبقت إلى هذا العلم ورعته، فالسماع لم يكن متسعاً لديها كما هو الحال لدى مدرسة الكوفة التي أصابت إلى حد كبير في هذه الناحية، حيث توسعت في السماع وتبسطت في القياس، بما يستوعب أكبر قدر من المعطيات اللغوية، وقد بدا ذلك جلياً في المناظرات التي دارت رحاها بين زعماء المدرستين، ولعل أشهرها تلك المناظرة التي جرت بين سيبويه إمام المدرسة البصرية، وعلي بن حمزة الكسائي إمام المدرسة الكوفية فيما عرف بالمسألة الزنبورية، والتي أوضحت بجلاء توسع المذهب الكوفي في السماع والقياس .

المبحث الثالث

القراءات القرآنية والنحو

المطلب الأول: نشأة القراءات القرآنية

الحديث عن نشأة القراءات القرآنية يقتضي التعرض بدءاً إلى المراحل التي مر بـــها جمع وتوثيق القرآن الكريم، والتي كانت سبيلاً إلى معرفة هذه القراءات، التي لم تكـــن في الواقع سوى اختيارات أئمة القراءة من الوجوه التي وردت عليها بعـــض كلـــمات القرآن الكريم التي جاءت مستوعبة للّغة على كافة مستوياتها واختلاف لهجاتها .

ولعل أهم مراحل توثيق النص القرآني هي تلك المراحل التي جُمع فيها القرآن الكريم إبّان عصر النبوة والخلافة الراشدة، وقد كان ذلك في ثلاث مراحل حسبما أورده الإمام السيوطي من أن القرآن الكريم جمع ثلاث مرات. (٥٠)

المرحلة الأولى :

كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد كان عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام معنيّاً أول الأمر بجمع القرآن الكريم في الصدور؛ بحفظه واستظهاره بسبب عدم توفر أدوات الكتابة بالقدر المطلوب، وعلى الرغم من ذلك فقد اتخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم كُتَّاباً للوحي، فكان كلما نزل عليه شيْ من القرآن الكريم أمر بكتابته حيث كانوا يكتبون على ما يتوفر لديهم من العُسُب (٥١) واللِّخاف(٥٢)والرِّقاع وقطع الأديم وغيرها ، وقد اضطلع بهذه المهمة نفر

من كبار الصحابة رضوان الله عليهم منهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، ومعاوية، وأبو الدرداء عويمر بن زيد، ومعاذ بن جبل، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وثابت بن زيد بن النعمان وغيرهم.(٥٣)

وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدلهم على موضع المكتوب من سورته فقد رُوي عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه قال: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا نزلت عليه سورة دعا بعض من يكتب فقال : ضعوا هذه السورة في الموضع الذي يذكر فيه كذا وكذا...).(٥٤)

ومما لاشك فيه أن هذه المرحلة كانت الركيزة والأساس في توثيق القرآن الكريم، حيث كان الاعتماد في نقل القرآن الكريم على حفظ القلوب والصدور، بيد أنه كان مكتوباً بتلك الكيفية وكان محفوظاً في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يتم تدوينه في صحف أو مصاحف ، لأنه نزل منجماً ، وكان عرضة للنسخ ولم تتضح معالم الترتيب الأخير، واكتمال السورة وتنسيقها إلا بختام التنزيل والعرضة الأخيرة قبيل وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، على أن أولى الإشارات لظهور القراءات القرآنية كانت بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد روى البخاري من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: (سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياةرسول الله صلى الله عليه وسلم فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكدت أساوره في الصلاة، فتصبّرت حتى سلّم فلبَّبته بردائه فقلتُ: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال: أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت: كذبت فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أقرأنيها على غير ما قرأت، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أرسله. اقرأ يا هشام فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: كذلك أنزلت، ثم قال: اقرأ يا عمر فقرأت القراءة التي أقرأنيها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: كذلك أنزلت، إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف فاقرءوا ما تيسر منه)(٥٥)

ولقد اختلف العلماء في تحديد المراد بالأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن الكـــريم ، وقالوا في ذلك أقوالاً كثيرة أقربها إلى الصواب – حسبما يراه الباحث – ما ذهب إليه الإمام أبو الفضل الرازي بقوله : (إن الكلام لا يخرج اختلافه عن سبعة أوجه :

الأول: اختلاف الأسماء من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنـــيث وغيرهـــا.

الثاني: اختلاف تصريف الأفعال وما يستند إليه من نحو الماضـــي ، والمضارع، والأمر، والإسناد إلى المذكر، والمؤنث ، والمتكلم والمخاطب والفاعل والـــمفعول به.

الثالث: وجوه الإعراب .

الرابع: الزيادة والنقصان .

الخامس: التقديم والتأخير .

السادس: القلب والإبدال في كلمة بأخرى وفي حرف بآخر .

السابع : اختلاف اللغات من فتح وإمالة وترقيق وتفخيم وتحقيق وتسهيل وإدغام وإظهار ونحو ذلك)(٥٦).

ولعل المتأمل في هذه الوجوه التي ساقها الإمام الرازي يجد أنها تشمل كافة الاختلافات في اختيارات القراء.

المرحلة الثانية :

وكانت في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه في سنة اثنتي عشرة للهجرة بـــعد موقعـــة اليمامة التي قتل فيها سبعون من حفظة القرآن الكريم (٥٧) ، وقد خشـــي المسلمون من ضياع القرآن باستشهاد الحفظة ، فقد روى الإمام البخاري عن زيـــد بن ثابت قال: (أرسل إلى أبو بكر رضي الله عنه مقتل أهل اليمامة، أي عقب اســـتشهاد القـــراء السبـــعين في واقعة اليمامة ، فإذا عمر بن الخطاب عنـــده، قال أبو بكر رضي الله عنه: إن عمر أتاني فقال: إن القتل قد استحرَّ [أي اشتد] يوم اليمامة بقراء القرآن، وإني أخشى أن يستحرَّ القتل بالقراء بالمواطن فيذهب كثير من القرآن، فإنـــي أرى أن تأمر بجمع القرآن .قلت لعمر :كيف نفعل ما لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال عمر : هذا والله خير ، فلم يزل عمر يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك ورأيت في ذلك الذي رأى عمر .قال زيد :قال أبوبكر: إنك رجل شابٌ عاقل، لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتتبع

القرآن فاجمعه. فو الله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ، ما كان أثقل عليَّ مما أمرني به من جمع القرآن. قلت: كيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : هو والله خير، فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح الله له صدر أبي بكر وعمر فتتبعت القرآن أجمعه من العُسُب واللِّخاف وصدور الرجال، حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري ، لم أجدها مع أحد غيره قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾ ﴾ التوبة: ، حتى خاتمة براءة فكانت الصحف عند أبي بكر حتى توفاه الله ، ثم عند عمر حياته ، ثم عند حفصة بنت عمر).(٥٨)

وقد كان زيد بن ثابت دقيقاً في جمعه فكان لا يكتب الآية حتى يأتيه اثنان من الصحابة حفظا هذه الآية من فم النبي صلى الله عليه وسلم ، واثنان آخران كتباها بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا شرط وضعه أبو بكر(٥٩) لزيد بن ثابت قبل أن يبدأ جمع القرآن وعلى ذلك كتب جميع القرآن، إلا آخر سورة التوبة وجدت مكتوبة مع أبي خزيمة الأنصاري لم توجد مع غيره (٦٠) فقال: اكتبوها فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل شهادته بشهادة رجلين(٦١) .

ولقد تم جمع القرآن الكريم في هذه المرحلة في صحف على أدق وجوه التحري والتثبت وقد اقتُصر فيها على ما لم تنسخ تلاوته ووافق العرضة الأخيرة، وقد شمل هذا الجمع الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن الكريم.

المرحلة الثالثة:

كانت هذه المرحلة في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه ، بعد أن توسعت الفتوحات الإسلامية وتفرق المسلمون في الأمصار وكان أهل كل إقليم يأخذون بقراءة من اشتهر بينهم من الصحابة فكان بينهم اختلاف في حروف الأداء ووجوه القراءة ، ما فتح باباً للشقاق بين الناس حتى كفّر بعضهم بعضاً(٦٢) ، والسبب في ذلك أن الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن الكريم لم تكن معروفة لأهل الأمصار ولما كثر الشقاق والنزاع أشار حذيفة بن اليمان على عثمان بن عفان رضي الله عنه بمعالجة هذا الأمر قبل أن

يستفحل، فأمر عثمان بن عفـــان رضـــي الله عنه زيد بن ثابت، و عبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، و عبد الرحمن بن الحـــارث بن هشام، بنسخ مصاحف لترسل إلى الأمصار، فقاموا بنسخ المصحف الإمام من الصحف التي كانت عند أم المؤمنين حفصة بنت عمر بن الخطاب رضـــي الله عنها ، ثم نسخت منه خمسة مصاحف أرسلت إلى الأمصار ليقرأ الناس منها وفـــق ما جاء بـــها ، وأمر بما سواها من صحف أو مصاحف لتحرق (٦٣).

هذا ولما كان الاعتماد في نقـــل القرآن الكريم كان ولا يزال على التلقي والمشافهة ، فقد أرسل عثمان مع كل مصحف رجلاً حافظاً لكتاب الله ليقرأ أهل كل مصر بما في مصحفهم، تلقياً عن هؤلاء الصحابة الذين تلقوه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأمر زيد بن ثابت أن يقرئ الناس بالمدينة المنورة بما يوافق المصحف المدني ، وبعث عبد الله بن السائب مع المصحف المكي ،والمغيرة بن شهاب مع الشامي ، وأبا عبد الرحمن السُّلمي مع الكوفي ، وعامر بن عبد القيس مع البصري ، فقرأ كل أهل مصر بما في مصحفهم ، وقد كُتبت هذه المصاحف بصورة قُصد منها أن يحتمل المصحف كافة وجوه القراءات التي تحقق المراد من الأحرف السبعة ، وقد تمثل ذلك فيما يلي :

١. ألا يكتبوا إلا ما تحقق أنه لم ينسخ وقد استقر في العرضة الأخيرة .
٢. كتابة المصاحف بصورة متفاوتة في الإثبات و الحذف و البدل وغيرها.
٣. عدم وجود النقط جعل الكلمات محتملة لأكثر من قراءة مثل (فتبينوا) يمكن أن تقرأ (فتثبتوا) وهما قراءتان مختلفتان وكذلك (ننشزها) و(ننشرها) .
٤. الكلمات التي لا تدل على أكثر من قراءة برسمها تكتب بصورة في بعض المصاحف وبصورة أخرى في بعضها الآخر مثل (وصّى) و (أوصى) بالتضعيف والهمز وهما قراءتان (٦٤).

المطلب الثاني: شروط صحة القراءة:

هذا وقد قرأ كل أهل مصر بما في مصحفهم تلقياً عن الصحابة الذين تلقوه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فتميز كل بلد بالقراءة والاختيارات التي تلقوها عن الصحابي الذي تعود إليه قراءتهم ، ثم قام قوم من التابعين أخذوا عن الصحابة واعتنوا بالقراءة ولتصديهم للقراءات نسبت إليهم، وبمرور الزمن كثر القراء وانتشروا في البلاد واختلفت صفاتهم وطبقاتهم،

فعندئذٍ قامت طائفة من العلماء اجتهدوا في جمع الحروف والقراءات ، وعزوا كل قراءة إلى من نُسبت إليه بسندها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبينوا الصحيح من هذه القراءات كما بينوا الشاذ منها وذلك وفق شروط وضعوها لمعرفة صحة هذه القراءات وتحديد درجتها وهي :

١. موافقة العربية ولو بوجه .

٢. موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً.

٣. صحة السند: (٦٥)

فكل قراءة تجتمع فيها هذه الأركان الثلاثة، فهي قراءة صحيحة يحكم بقبولها ولا يحل إنكارها، بل لقد حكموا بكفر جاحدها سواء أكانت مروية عن القراء السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم .

وبالمقابل فإن كل قراءة لا تتوفر فيها هذه الأركان أو اختلّ ركن منها أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة (٦٦) .

المطلب الثالث: تخطئة القراءات المخالفة للقياس :

سبقت الإشارة إلى أن النحاة الأوائل قد بذلوا جهوداً كبيرة في جمع اللغة من أفواه العرب، وقعّدوا قواعدهم على الأفصح والأفشى في الاستعمال، كما هو الشأن لدى نحاة البصرة الذين كانوا حريصين على ألاّ يعتمدوا على لغات سكان الحواضر ولا الأدنى فصاحةً ، الأمر الذي جعلهم شديدي التعصب لقياسهم ، كما نصّبوا أنفسهم حرّاساً للغة يحملون الناس على موافقة القياس وعدم الخروج عليه في شيْ، وقد اعترضوا على كثير من الشعراء والخطباء وغيرهم من طبقات المجتمع، وقد كان عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي كثير الاعتراض على الفرزدق من ذلك اعتراضه على قوله :

وعضُّ زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتاً أو مجلفُ

فقال له : على أن شيْ ترفع أو مجلف ؟ فقال : على ما يســوءك وينــوءك علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا ، ويظهر أن الفرزدق قصد إلى الاستئناف حتى لا يحدث في البيت إقواءً يخالف به حركة الروي في القصيدة ، قال ابن الأنباري : (هو جائز على المعنى أي أنه لم يبقى سواه) (٦٧)

وقد عاب عليه أيضاً قوله :

مستقبلين شمال الشام تضربنا بحاصبٍ من نديف القطن منثورِ
على عمائمنا يلقى وأرحلنا على زواحف تزجَى مخُّها ريرِ

فقال له : (إنما هو مخُّها ريرُ) وذلك حسبما يقتضيه القياس، قال الفرزدق : أما إني لو أشاء لقلت :

على عمائمنا يلقى وأرحلنا على زواحف نزجيها محاسيرِ

ولكني والله لا أقوله .(٦٨)

ولقد أدى هذا التشدد في القياس بابن أبي إسحاق وغيره من النحاة إلى مخالفة جمهور القراء، كما فعل في قراءته بنصب السارق والسارقة في قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴿٣٧﴾ ﴾ المائدة: وجمهور القراء على الرفع .(٦٩)

هذا وقد كان موقف النحاة من القراءات التي تخالف قياسهم أنهم إما أن يلتمسوا لها تأويلاً إن كانت تقبل التأويل، وإمّا أن يعارضوها معارضة صريحة، وقد وصفوا بعض تلك القراءات بالغلط واللحن .

فمن ذلك أنهم خطئوا القراءة الواردة بتحقيق الهمزتين، وقالوا: إنّ القياس إبدال الهمزة الثانية ياءً، يقول سيبويه: (واعلم أن الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدة منهما في كلمة فإن أهل التحقيق يخففون إحداهما ويستثقلون تحقيقها لما ذكرت لك كما استثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة، فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا، ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة ، وهو قول أبي عمرو..)(٧٠)

فسيبويه يقرر بهذا عدم جواز تحقيق الهمزتين في كلمة واحدة ، وقد شايعه في ذلك أبو الفتح بن جني الذي يقول: (فالهمزتان لا تلتقيان في كلمة واحدة إلا أن تكونا عينين، نحو سئال وسئار وجئار فأما التقاؤهما على التحقيق من كلمتين فضعيف عندنا وليس لحناً . لكن التقاؤهما في كلمة واحدة غير عينين لحن).(٧١)

فابن جني هنا ينص على أن تحقيق الهمزتين في كلمة واحدة لحن ، وهو بهذا يحكم على قراءة سبعية باللحن فقد قرأ بتحقيق الهمزتين معاً في كلمة واحدة جمهور من القراء

السبعة حيث قرأ به حفص عن عاصم وهي قراءة حمزة وابن عامر والكسائي(٧٢) وذلك في قوله تعالى ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴾ السجدة:(٢٤) وقوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ ﴾ التوبة:(١٢) .

وقوله تعالى:﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا ﴾ الأنبياء:(٧٣) . وقوله تعالى: ﴿ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ ﴾ القصص:٥، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ ﴾ القصص: (٤١) ، فهذه خمسة مواضع حقق الهمزتين فيها أئمة من القراء بسندهم المتواتر الصحيح إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورغم ذلك فقد وجدت هذه القراءات معارضة شديدة من أكثر النحاة الذين تعصبوا للقياس الذي بنوه على استقراء ناقص، لا يمكن أن نحكم به على النسق الأعلى للبيان العربي، كلام رب العالمين الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وهم جميعاً محجوجون بهذه القراءات المتواترة التي تلقتها الأمة بالقبول وقد ارتفع بها السند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وكذلك خطئوا القراءة بإبدال الهمزة الثانية ياءً فقال الزمخشري فيقوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ ﴾التوبة: ١٢: (فإن قلت: كيف لفظ أئمة؟ قلت: همزة بعدها همزة بين بين أي: بين مخرج الهمزة والياء. وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة وإن لم تكن بمقبولة عند البصريين. وأما التصريح بالياء فليس بقراءة ولا يجوز أن تكون قراءة ومن صرح بها فهو لاحن محرف)(٧٣)، فالزمخشري عفا الله عنا وعنه يخطئ القراءة بإبدال الهمزة ياء وبها قرأ أبو عمرو بن العلاء أحد القراء السبعة وإمام المدرسة البصرية في اللغة والنحو وهي قراءة نافع وابن كثير (٧٤)، قال أبو حيان الأندلسي متعقباً ما ذهب إليه الزمخشري: (وذلك دأبه في تلحين المقرئين وكيف يكون ذلك لحناً وقد قرأ به رأس البصريين النحاة أبو عمرو بن العلاء وقارئ مكة ابن كثير وقارئ مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم. نافع) . (٧٥)

والأمثلة على ذلك كثيرة جداً نكتفي بهذين المثالين فيما يتعلق بجانب التصريف ونتناول مثالين فقط للتدليل على تخطئة القراءات التي خالفت القياس النحوي، فمن ذلك أنهم أنكروا

عدداً من القراءات الواردة كما في قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ طه: ٦٣ ، فقد قرأ أبو عمرو: (إنّ هذين) بتشديد النون من إنّ وبالياء في هذين (٧٦)، وقرأ ابن كثير وحفص: (قالوا إنْ) بتخفيف (إن) وشدّد الباقون، وقرأ بقية السبعة سوى أبي عمرو (هذان)(٧٧).

أما قراءة أبي عمرو فعلى الرغم من وضوحها قياساً إلا أنهم خطئوها فقد قال الزجاج : (لا أجيز قراءة أبي عمرو لأنها خلاف المصحف)(٧٨)،كما أنهم أنكروا القراءة الأخرى بتخفيف النون من (إنّ) ورفع (هذان) بالألف قال أبو حيان الأندلسي:(والذي نختاره في تخريج هذه القراءة أنها جاءت على لغة بعض العرب من إجراء المثنى بالألف دائماً وهي لغة لكنانة حكى ذلك أبو الخطاب، ولبني الحارث بن كعب وخثعم وزبيد وأهل تلك الناحية حُكى ذلك عن الكسائي ولبني العنبر وبني الهجيم ومراد وعذرة)(٧٩)

ومن ذلك قراءة حمزة بن حبيب الزيات بجر الأرحام (٧٩) من قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴾ النساء: ١، فقد خطَّأ أكثر النحاة هذه القراءة لأنه لا يجوز في القياس عندهم عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض إلا بعد إعادة الخافض. قال الزمخشري: (.. فإن أكثر النحويين قد ضعّف هذه القراءة نظراً إلى العطف على الضمير المخفوض وقد ردّ أبو العباس محمد بن يزيد هذه القراءة وقال لا تحل القراءة بها)(٨١)

وعلى الرغم من مكانة هذه القراءة السبعية المتواترة فقد تجرأ النحاة على ردها وتخطئتها بل والإفتاء بعدم القراءة بها على الرغم من اتصال سندها برسول الله صلى الله عليه وسلم، عبر عدد من أكابر الصحابة مثل: عثمان، وعلي، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وأُبيّ بن كعب ، رضي الله عنهم أجمعين(٨٢)

المطلب الرابع: توسيع قواعد اللغة العربية استناداً إلى القراءات القرآنية :

مما لاشك فيه أن القياس الذي استند إليه النحاة في التقعيد لقواعد الصرف والنحو كان مبنياً على استقراء ناقص وسقيم ،فهو ناقص لأنه لم يشمل كافة اللهجات العربية، وإنما انتقى منها الأفصح والأفشى استعمالاً، وأهمل كثيراً من اللهجات وكثيراً من القبائل،

فضيقوا به القاعدة التي كان من الممكن أن تتسع لاستعمالات أخرى في اللغة . وسقيم لأنه لم يكن دقيقاً في تحديد المعايير التي تحكم القاعدة فضيقوا بذلك القواعد من ناحية ثانية.

ومن جهة أخرى فقد انصرف النحاة إلى دراسة أحوال أواخـــر الكلـــم إعراباً وبناءً وجعلوا ذلك غاية الدرس النحوي، فانصرفوا بذلك عن الغاية المهمة وهي دراسة أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة ، بل لقد أضروا بهذه الغاية ضرراً بليغاً عندما تعسّفوا في أنواع التأويل الذي قصدوا به ليّ عنق الحقيقة لإقامة القواعد وإصلاح الإعراب على حساب المعنى حتى انطمس هذا الجانب المشرق من جوانب الدرس اللغوي، الذي استحال ضرباً من القواعد العقلية والفلسفية التي لا علاقة لها باللغة واستعمالاتها .

وما كان ضرهم لو توسعوا بهذه القواعد لتستوعب مختلف أساليب الاستعمال اللغوي دون أن يقطّعوا المعنى ويفسدوه، هذا وقد بنيت على هذه الأسس أعداد ضخمة من القواعد الناقصة الضيقة التي لابد من توسيعها لتستوعب القراءات القرآنية التي تعتبر أقوى منها حجة، وأعلى منها سندا، بل ينبغي أن تحكم هذه القواعد بالقراءات القرآنية وليس العكس.

وحتى يستقيم النحو، فانه لابد من إعادة النظر في كل هذه القواعد التي خطئوا بموجبها قراءات قرآنية متواترة، وفيما يلي نماذج مختارة من القواعد التي ينبغي تغييرها لتتسع للقراءات التي صادمتها وهي:

القاعدة الأولى:

(لا يجوز تحقيق الهمزتين إن لم تكونا عينيين، و ما جاء غير ذلك فهو لحن.)(٨٣)

وبناءً على هذه القاعدة خطّأ كثير من النحاة قراءات قرآنية متواترة مثل القراءة بهمزتين في كلمة (أئمة) وذلك في الآية رقم(١٢) من سورة التوبة، والآية رقم(٧٣) من سورة الأنبياء، والآيتين (٥) و(٤١) من سورة القصص، والآية رقم(٢٤) من سورة السجدة، وهي قراءة كل مـــن: عبدالله بن عامر، و عاصم بن أبي النجود، وحمزة بن حبيب الزيات، وعلي بن حمزة الكسائي، وخلف وروح، فهذا جمهور القراء السبعة (٨٤)

فهذه القاعدة ينبغي أن تعدل لتصبح هكذا : (يجوز تحقيق الهمزتين سواءً أكانتا عينين أم غير ذلك من كلمة أومن كلمتين).

القاعدة الثانية:

(لا يجوز إبدال الهمزة الثانية ياءً في مثل أئِمة)(٨٥) ينبغي أن تعدل لتصبح : (يجوز إبدال الهمزة الثانية ياءً في كلمة أئمة وهو القياس) وبهذا تتسع هذه القاعدة، استناداً إلى ما قرأ به كل من: ابن كثير، وأبو عـــمرو، ونافع، فتستوعب ما جاء من ذلك في القرآن الكريم وغيره .

القاعدة الثالثة:

(لا يجوز همز معايش وما ورد من ذلك فهو خطأ)(٨٦) ينبغي أن تعدل لتصبح: (يجوز في معايش الهمز) وذلك استناداً إلى قراءة نافع بن أبي نعيم برواية خارجة في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ مَكَّنَّٰكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَجَعَلۡنَا لَكُمۡ فِيهَا مَعَٰيِشَۗ قَلِيلٗا مَّا تَشۡكُرُونَ ١٠ ﴾ الأعراف: ١٠ وهي قراءة ابن كثير والأعرج وزيد بن علي والأعمش (٨٧) .

القاعدة الرابعة:

(لا يجوز الجمع بين الساكنين بقلب الهمزة الثانية ألفاً مثل (آانذرتم))

ينبغي أن تعدل هذه القاعدة لتصبح : (يجوز الجمع بين الساكنين بقلب الهمزة الثانية ألفاً مثل (آانذرتم) كما يجوز تحقيق الهمزتين معاً) وذلك استناداً إلى قراءتي نافع، وأبي عمرو بن العلاء (٨٨) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ٦ ﴾ البقرة: ٦.

القاعدة الخامسة:

(لا يجوز إدغام المثلـــين من كلمتيـــن إذا كان قـــبل الأول حرف ســـاكن صحيح) ينبغي تعديل هذه القاعدة لتصبح :(يجوز إدغام المثلين من كلمتين سواءً أكان ما قبل الأول حرفاً معتلاً أم صحيحاً ساكناً) وذلك استناداً إلى قراءة أبي عمرو بن العلاء(٨٩) بإدغام المثلين في قوله تعالى: ﴿ شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ هُدٗى لِّلنَّاسِ ﴾ البقرة: ١٨٥. حيث أدغم الراء من شهر في الراء من رمضان.

القاعدة السادسة:

(لا يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض إلا بعد إعادة الخافض)(٩٠)

ينبغي تعديل هذه القاعدة لتصبح : (يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض) وذلك استناداً إلى قراءة حمزة بن حبيب الزيات بجر الأرحام في قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ النساء:١ حيث قرأ بجر الأرحام عطفاً على الضمير المخفوض في (به) وذلك بدون إعادة الخافض .

القاعدة السابعة:

(لا يجوز الفصل بين المتضايفين في النثر مطلقاً)(٩١) ينبغي أن تعدل هذه القاعدة لتصبح :(يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بما نصبه المضاف من مفعول به أو ظرف أو شبهه)(٩٢) وذلك استناداً إلى قراءة ابن عامر في قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ الأنعام: ١٣٧ بنصب الأولاد، وجر الشركاء حيث فصل بين المضاف وهو (قتل) والمضاف إليه (شركائهم) بالمفعول وهو (أولادهم). وذلك بعد بناء زُيِّن للمجهول ورفع(قُتل) نائباً عن الفاعل.

القاعدة الثامنة:

(يجب إضافة إذا الشرطية إلى الجملة الفعلية فقط ولا يجوز إضافتها إلى الجملة الاسمية) وقد عبر ابن مالك رحمه الله عن هذه القاعدة بقوله (٩٣):

وألزموا إذا إضافة إلى جمل الأفعال كهن إذا اعتلى

هذه القاعدة ينبغي أن تعدل لتكون كما يلي :(يجب إضافة (إذا) الشرطية إلى الجملة فعلية كانت أم اسمية) وذلك استناداً إلى أكثر من عشرين آية في كتاب الله تعالى ، منها الآيات: (٨،٩،١٠،١١) من سورة المرسلات والآيات من (١ إلى ١٣) من سورة التكوير ومن (١ إلى ٤) من سورة الانفطار ومن (١ إلى ٣) سورة الانشقاق . إلى جانب مئات من الشواهد الشعرية والنثرية الأخرى .

وقد تأول النحاة هذه الآيات تأولاً بعيداً لإخضاعها إلى القياس النحوي.

القاعدة التاسعة:

(اسم الفاعل النكرة لا يعمل النصب فيما بعده إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، و لا يجوز إعماله إذا دل على المضي) ينبغي أن تعدل هذه القاعدة لتكون كما يلي: (اسم الفاعل النكرة يعمل النصب فيما بعده كثيراً إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال وقليلاً إذا كان بمعنى الماضي)، وذلك استناداً إلى قوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾ الكهف: ١٨. وقد لجأ النحاة إلى تأويل معنى هذه الآية واعتبروها حكاية حال ماضية (٩٤).

القاعدة العاشرة:

(تضاف مائة إلى المفرد ولا تجوز إضافتها إلى الجمع) ينبغي أن تعدل هذه القاعدة لتكون كما يلي:(تضاف مائة إلى المفرد كثيراً ويجوز إضافتها إلى الجمع.) وذلك استناداً إلى قراءتين سبعيتين متواترتين هما: قراءتا حمزة بن حبيب الزيات و علي بن حمزة ألكسائي (٩٥) في قوله تعالى: ﴿ وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُوا۟ تِسْعًا ﴿٢٥﴾ ﴾ الكهف: ٢٥، وذلك بجر مِائة من غير تنوين على الإضافة إلى سنين وهي جمع سنة، وقد خطّأ النحاة هذه القراءة بسب معارضتها القياس النحوي.

هذا غيض من فيض، وقليل من كثير من القراءات القرآنية التي خطّأها النحاة بسب عدم موافقتها قياسهم النحوي، ولقد آثرت الاكتفاء بهذه الأمثلة القليلة كنماذج لأمثلة كثيرة جداً لا يتسع المجال لذكرها، كما قصرت هذه الأمثلة على القراءات السبعية المتواترة والتي خطأها النحاة رغم علو سندها، وقوة حجتها ليقوم ذلك دليلاً على فداحة هذا الأمر وجدارته بأن يؤخذ مأخذ الجد، حتى تقوم مجامع اللغة العربية بواجبها الذي تحتمه عليها الأمانة العلمية، وقبل ذلك العقيدة الإسلامية إزاء تصحيح هذه القواعد وتوسيعها، لتكون صالحة لاستيعاب هذه القراءات المتواترة التي ينبغي أن تصحح بها القواعد اللغوية، لا أن تخضع هي لسلطان هذه القواعد والأقيسة التي لا تضاهيها قوةً ولا وضوحاً ولا استقامةً .

الخاتمة:

وكما تبين من خلال هذه الدراسة فإن القياس النحوي قد بُني على استقراء ناقص منذ البداية وذلك بسبب تشدد البصريين في اختيار مصادرهم في السماع ، وتشددهم في كثرة هذا المسموع الذي يسوّغ اطّراد القاعدة، الأمر الذي أداهم إلى رفض كل ما خالف أقيستهم هذه، حتى ولو كان قراءة قرآنية متواترة وقد تجرأ عدد منهم على وصف كثير من القراءات السبعية بالضعف حيناً وبالغلط والقبح أحياناً ، وما كان ينبغي لهم ، ذلك أن القراءات القرآنية قد تحمّلها القراء وفق أعلى درجات التحمل، وذلك بالمشافهة الدقيقة المتسلسلة ثقة عن ثقة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبناءً على ذلك فإنني أوصي بما يلي :

١. قيام مجامع اللغة العربية بتتبع القراءات القرآنية التي خطأها النحاة كيفما كانت درجتها وحصرها وتحديد أسباب التخطئة .
٢. تعديل كافة القواعد التي ضاقت عن استيعاب هذه القراءات وبذلك تتسع قواعد اللغة العربية لهذه القراءات وغيرها من أساليب البيان العربي .

هوامش البحث:

١-المقدمة لابن خلدون صفحة ص ٥٤٦ .

٢-مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص٥ .

٣-عيون الأخبار لابن قتيبة الدينوري – كتاب العلم والإيمان والإعراب واللحن ط/ دار الكتاب العربي ببيروت عام ١٣٤٥هـ -١٩٢٥م .

٤-تاريخ آداب العرب للرافعي ٢٤١/١.

٥-نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الانباري ص ١٩-٢٠.

٦- المصدر السابق ص ١٨ .

٧-انباء الرواة للقفطي ٣٩/١.

٨-انظر الفهرست لابن النديم ص ٦٢ والإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٨٩ وانباه الرواة للقفطي ٤٩/١ .

٩-انباه الرواة للقفطي ٥٠/١ ونزهة الألباء لابن الأنباري ص ٢١-٢٢ .

١٠- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الانباري ص ١٩٠

١١- المصدر السابق ص ٢٠ .

١٢-نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي ص ٣٨ .

١٣-انظر المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص ١٦-١٧ .

١٤- بغية الوعاء للسيوطي ٤٢/٢ .

١٥- انباه الرواة للقفطي ١٠٥./١

١٦-نزهة الألباء لابن الأنباري ص/ ٢٧

١٧- المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص ١١٥ وما بعدها .

١٨-انظر ترجمة الخليل في الفهرست لابن النديم ص ٦٥-٦٦ ، ونزهة الألباء لابن الأنباري ص ٤٥-٤٧ ، وانباه الرواة للقفطي ٣٧٦/١ ، وبغية الوعاة للسيوطي ٥٥٧/١ -٥٦٠.

١٩-الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات كمال الدين بن الأنباري ٤٦/١ ، وانظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ١٢٧/١ .

٢٠- انظر الكتاب لسيبويه ٣٠٨/٢ .

٢١- المرجع السبق ٢/ ٣٠٨ .

٢٢- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٤٩/١-١٥٢.

٢٣- الكتاب لسيبويه ١٣/٢ .

٢٤- انظر ترجمة الكسائي في الفهرست لابن النديم ص ٩٠ ، وفي نزهة الألباء لابن الأنباري ص ٥٨ وما بعدها وفي انباه الرواة للقفطي ٢/ ٢٥٦ وما بعدها وفي بغية الوعاة للسيوطي ١٦٢/٢ -١٦٤.

٢٥- انظر مجالس العلماء للزجاجي ص ٩-١٠

٢٦- يراجع في ذلك الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٥٦ . والمفصل لابن يعيش ١١٠/١ والتصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ٣٢٥/١ والإنصاف في مسائل الخلاف لابي البركات بن الأنباري المسألة (٢٨) ٢٣٥./١

٢٧- معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ٤٦٩./١

٢٨- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جنى ١٢٩/١-١٣٠.

٢٩-يراجع في ذلك نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري ص ١٦٤-١٧٣ وإنباه الرواة للقفطي ٣/ ٢٤٣ -٢٥١ .

٣٠- نزهة الألباء لابن الأنباري ص ١٧٣ والفهرست لابن النديم ص ١٠٠ وإنباه الرواة للقفطي ١٧٣/١ .

٣١- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ١/ ٨٣ .

٣٢- الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٧٩ .

٣٣- المزهر للسيوطي ١/ ٢١٠ -٢١١ .

٣٤- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جنى ٥/٢ .

٣٥- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ص ٥٢-٥٥ .

٣٦- الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٦٤ .
٣٧- يراجع في ذلك الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٦٤-٦٥ ، والاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ص ١١٥ وما بعدها .
٣٨- مباحث في مشكلات النحو العربي وسبل علاجها للدكتور محمد غالب عبد الرحمن وراق ص ٢٤-٢٥ .
٣٩- الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ص ١٢٧ .
٤٠- إنباه الرواة للقفطي ١٠٨/٢ .
٤١- اللغة والنحو – عباس حسن ص .٢٢
٤٢- المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص ١٦٢ .
٤٣ –الاقتراح للسيوطي ص٢٠٢ .
٤٤- المزهر للسيوطي ٢٣٤/١ .
٤٦- حاشية الصبان علي الأشموني ١٧٢/٢ -١٧٣ .
٤٧- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤٩٢/١ – ٤٩٨.
٤٨- انظر المفصل لابن يعيش ٦٥/٧ .
٤٩- المصدر السابق ٦٦/٧ .
٥٠- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ١٨١/١ .
٥١- العُسُب جمع عسيب وهو جريد النحل ، كانوا يكشطون الخوص ويكتبون في الطرف العريض (لسان العرب مادة عسب ٢٩٣٦/٤) .
٥٢- اللِخاف بكسر اللام جمع لخفة وهي الحجارة الرقيقة أو هي صفائح الحجارة (لسان العرب مادة لخف ٤٠١٧/٥) .
٥٣- الفهرست لابن النديم ص.٤٥
٥٤- جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي ٢٥٩/١ .
٥٥- صحيح البخاري كتاب فضائل القرآن باب جمع القرآن ٥٨٣/٦-٥٨٤ .
٥٦- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ١٤٧/١ والنشر لابن الجزري ٢٧/١ .
٥٧- تاريخ الأمم والملوك للإمام الطبري ٢٤٣/٣ وانظر تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٧٠-٧١ .
٥٨- صحيح البخاري كتاب فضائل القرآن باب جمع القرآن ٦/ ٥٨٠ .
٥٩- كتاب المصاحف لأبي بكر بن أبي داوود السجستاني ص٥١ .
٦٠- مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني ٢٤٥/١ .
٦١- كتاب المصاحف للسجستاني ص .١١٠
٦٢- جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي ١/ ٢٦٦ .
٦٣- صحيح البخاري كتاب فضائل القرآن باب جمع القرآن ٥٨١/٦ .
٦٤ – كتاب المصاحف لابن أبي داوود باب اختلاف مصاحف الأمصار ص ١٤٤ وما بعدها .
٦٥- النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٩/١ .
٦٦- المصدر السابق ٩/١ .
٦٧- نزهة الألباء لابن الأنباري ص ٢٨ .
٦٨ – إنباه الرواة للقفطي١٠٤/٢.
٦٩–القراءات الشاذة لابن خالويه ص٣٢.
٧٠- الكتاب لسيبويه ٥٤٩/٣ .
٧١–الخصائص لابن جنى ١٤٣/٣ .
٧٢–انظر كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٣٢١ .
٧٣- الكشاف للزمخشري ٢٣٨/٢-٢٣٩ .
٧٤–حجة القراءات لابن زنجلة ص ٣١٥ .
٧٥- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ١٥/٥ .

٧٦- حجة القراءات لابن زنجلة ص٤٥٤ .

٧٧-الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي ٩٩/٢ .

٧٨- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٢٥٥/٦ .

٧٩- البحر المحيط لأبي حيان ٢٥٥/٦ .

٨٠- الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب ٣٧٥/١ .

٨١- المفصل لابن يعيش النحوي ٧٨/٣ .

٨٢- انظر البحر المحيط لأبي حيان ١٥٧/٣ .

٨٣- الخصائص لابن جني ١٤٣/٣ .

٨٤- السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٣١٢ .

٨٥- الكشاف للزمخشري ٢٣٨/٢-٢٣٩ .

٨٦-المنصف لابن جني ص ٣٠٧/١ .

٨٧- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٤/ ٢٧١ .

٨٨- حجة القراءات لابن زنجلة ص ٨٦ .

٨٩- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٣٩/٢ .

٩٠ – انظر المفصل لابن يعيش النحوي ٧٨/٣ والكشاف للزمخشري ٤٩٢/١.

٩١- انظر الكتاب لسيبويه ٢٨٠/٢ والكشاف للزمخشري ٦٦/٢ .

٩٢- انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٨٢/٢ .

٩٣- المصدر السابق ٦/٢ .

٩٤- المصدر السابق ١٠٣/٢ .

٩٥- انظر إتحاف فضلاء البشر للدمياطي ٢١٢/٢ وانظر البدور الزاهرة للنشار ٤٦/٢ .